الزمن وأثره في اللغة وبناء الأحكام النحوية

د. أحمد جمال الدين أحمد (*)

مقدمة:

"رجلٌ عجوزٌ حكيمٌ له لحيةٌ طويلةٌ رماديةٌ"(١)، هكذا كان تصور الزمان في الميثولوجيا اليونانية، ويشير هذا التصور إلى أن الزمان في ذاته تصور ذهني لا وجود له في الواقع؛ وإنما يتجسد في توالي الأحداث وتعاقبها، بحيث يمكن للإنسان وصف هذه الأحداث. بأن أحدها وقع قبل الآخر أو بعده، أو أنها جميعها تتسلسل في ترتيبٍ متوالٍ.

فالأحداث هي التي تنشئ الزمان؛ فحركة الأرض حول نفسها، وهي حدثٌ من الأحداث، تنشئ تعاقب الليل والنهار، وهو حدثٌ كذلك. وحركة الأرض حول الشمس، وهي حدث، تنشئ توالي الأيام، وتعاقب الفصول، التي هي مجموع تعاقب الليل والنهار مرةً تلو الأخرى، وهذا التعاقب بين الليل والنهار وما ينشأ عنه من توالي الأيام هو ما يُطلق عليه الزمان الفلكي.

ونتيجة الربط بين الأحداث وصنعها للزمان اختلف الفلاسفة في الحكم على الزمان "فمنهم من نفى وجوده؛ لأن الأحداث المنشئة له إما انقضت في الماضي فانعدمت، أو ستقع في المستقبل، فهي منعدمة، أما الحدث الحاضر، فجزءٌ منه منقضٍ وجزءٌ منه لم يقع، وكلاهما عدم. ومنهم من أكد وجوده؛ لوجود الأفعال، أو بعبارة أخرى؛ لأن زمن الحدوث هو الزمن في الوجود"(١).

ومع هذا الغموض الذي يكتنف تصور الزمان في ذاته عند الفلاسفة، اخترع علماء الطبيعة آلات لتتبع الزمان الفلكي رقميًا؛ وهي آلات قياس الزمن بدقة كالساعات ونحوها، وهي آلات تُحاكي حركتي الليل والنهار بالأرقام؛ لكي تكون بمثابة مسطرة زمنية تحتوي على حركة الأحداث في نقاطها المختلفة، وهذه الآلات ليست الزمان، وإنما تحاكي الزمان بمحاكاة تعاقب حركة أحداثه وعلى رأسها حركة الليل والنهار.

وقد كانت نظرة اللغويين العرب للغة غير معزولة عن ملاحظة الزمان بمفهومه الفلكي؛ وهذا أمرٌ طبيعي؛ فاللغة تعبر عن أحداثٍ تقع في الزمان، بل

(*) الأستاذ المساعد بجامعة قناة السويس- الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى (حاليًا)

المتكلمون باللغة أنفسُهم يقعون في الزمان، وكلامهم في ذاته يصف أحداثًا أو ينسب شيئًا لشيءٍ في الزمان محددًا كان أو مطلقًا.

ويرى البحث أن ثمة تشابهًا بين الزمن اللغوي والزمان الفلكي الطبيعي، يتمثل في كونهما يحويان الأحداث؛ فالزمان الفلكي يمثِّل حاويةً كبرى لأحداث الكون كله، والزمن اللغوي يمثِّل حاوية صغرى لحدث من الأحداث المعبَّر عنها بصيغةٍ من الصيغ أو تركيبٍ من التراكيب.

لذا فإن البحث، مع ما يقرُّ به من ترادفٍ في المعنى بين لفظتي: (الزمان) و (الزمن)، يميل إلى استعمال مصطلح (الزمن اللغوي)، في مقابل مصطلح (الزمان الفلكي)؛ لخلو كلمة (الزمن) من المد والاستطالة اللذين يناسبان امتداد واستطالة الزمان الفلكي؛ فالزمن اللغوي كما أشرنا آنفًا يحوي أحداثًا معبَّرًا عنها بصيغ وتراكيب مشيرةً إلى أوقات معينة، وهي، مهما تطاولت، لن تطاول امتداد الزمان الفلكي.

والزمن اللغوي كان ملاحَظًا في الاستعمال اللغوي عند المتكلمين، يصيغون ألفاظهم بمقتضى قوانينه، ويركبون كلامهم وفق تصوُّره، فمنعهم ذلك، مثلاً، من إيراد فعلٍ ماضٍ مع لفظةٍ من ألفاظ المستقبل، أو وضع لفظة زمنية في غير موضعها...؛ لما يؤدي إليه ذلك من محال.

ولما كانت الأحكام النحوية بمنزلة المرآة التي ينعكس عليها صورة الكلام ويتجلَّى عليها قوانينه... لما كان ذلك كذلك فقد اضطلع البحثُ بمهمة الكشف عن أبعاد الأثر الزمني في أحكام النحاة، وبيان مظاهر تأثيره في الأحكام النحوية، ومن ثم في تأليف اللغة وصياغتها على طريقة مخصوصةٍ.

مظاهر تأثير الزمن في اللغة و بناء الأحكام:

لم يكن الزمن بغائبٍ عند تأسيس النحويين الأوائل قواعد النحو، فكم من قاعدة بنوها على ملاحظة الزمن بصوره المختلفة: الزمن المطلق، و المقيَّد، و المبهم. وكان ذلك الحضور الطاغي للزمن، في أحكام النحاة، انعكاسًا لحضوره في كلام المتكلمين باللغة متمثلاً في وسائل التعبير عنه المتعددة.

وكأنَّ الزمنَ صار هاجسًا متسلطًا على الفكر النحوي، يهيمن على بناء القواعد في كثير من أبواب النحو ومسائله، تبعًا لحضوره طبيعةً

على ألسن أبناء اللغة. وسوف نعرض لأثر تلك السطوة الزمنية في اللغة والنحو من خلال المظاهر الآتية.

أ. تعدد روافد الزمن في الكلمات:

لِمَا للزمن من هيمنة على اللغة، ومن ثم على التفكير النحوي، تعددت وسائل التعبير اللغوي عن الزمن، أو بمعنى آخر تعددت روافد الزمنية في الكلام العربي، حتى انسحبت على معظم المستويات اللغوية، كما يتضح من الروافد الآتية.

١. الصيغ الفعلية:

ربط النحاة بين الصيغ الفعلية والزمن؛ فوضعوا صيغة (فعل) للتعبير عن الزمن الماضي، و صيغة (يفعل) للتعبير عن الزمنين الحاضر والمستقبل، و صيغة (افعل) للتعبير عن المستقبل عند نحاة البصرة، دون نحاة الكوفة، الذين لا يرون ضرورةً لاستقلال صيغة (افعل) بالتعبير عن الزمن المستقبل؛ إذ إنها عندهم "مأخوذة من صيغة المضارع (تَفْعَل)، بعد دخول لام الأمر عليها وجزمها له"(٢).

في حين أنهم يضيفون صيغةً زمنيةً ثالثةً، بدلاً من (افعل) البصرية، هي صيغة (فاعل) التي جعلوها معبرةً عن ديمومة الفعل واستمراره في الزمان، وأطلقوا عليها صيغة "الفعل الدائم"(٣).

أما علة اختصاص صيغ الأفعال بالتعبير عن الزمان عند النحاة، فيعزوها أبو البركات الأنباري إلى المصدر، وكونه مشتركًا في الأزمنة كلها؛ أي "لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمانُ حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلةً تدل على تعيُّن الأزمنة؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة"(٤).

فدلالة الفعل على الزمن بالصيغة عِوضٌ عن خلوِّ المصدر من الدلالة الزمنية، وهذه الدلالة للفعل على الزمن دلالة تضمن؛ إذ إن دلالة الزمن إحدى دلالتي الفعل، والدلالة الأخرى هي دلالته على الحدث، إلا أن دلالة الفعل على الحدث يكون بلفظه، ودلالته على الزمن يكون بصيغته أو ببنيته الصرفية.

ودلالة صيغة الفعل على الزمن أبْلَغَها ابنُ جني مرتبةَ الضروريات، هي ودلالة الفعل على الحدث، جاعلهما فوق دلالة الفعل على الفاعل؛ وذلك في معرض حديثه عن أنواع الدلالات النحوية؛ حيث يقول: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعىً مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب:

فأقواهنَّ الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض.

فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله.

فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ. ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات"[٥].

وهذا كلامٌ دقيقٌ في بيان دلالات الفعل المختلفة، ومدى ارتباطها بالفعل قوةً وضعفًا؛ فدلالة الفعل على مصدره بلفظه ومادته اللغوية، كدلالة قام على القيام، هي الدلالة الأقوى والأكثر ارتباطًا بلفظ الفعل، تليها دلالة الفعل على الزمن بصورة صيغته التي يتركَّب عليها اللفظُ المنطوقُ به، ونتيجة هذا التركُّب والتداخل بين اللفظ وصيغته، نُزِّلَت الدلالة الصيغية منزلةً قريبةً في القوة من الدلالة اللفظية للفعل؛ فالفعل بوجهيه: اللفظ والصيغة يدلان على دلالتين معًا: الحدث والزمن، وهي دلالة تطابق. ثم تأتي دلالة الفعل على الفاعل بعدهما في القوة؛ لأنها دلالة التزام يدل عليها معنى الفعل وافتقاره عقلاً إلى فاعل؛ وهي دلالة خارج منطوق الفعل وهيئته.

وقد أطلق ابن جني على دلالة الفعل على الزمن الدلالة الصناعية؛ إشارةً إلى أنها دلالةٌ ترتبط بما اصطنعه النحاة من صيغٍ وأبنية كفعل ويفعل وافعل، ما كان للمتكلم باللغة علمٌ بها، ولا تجري على لسانه، ولا تدور بخلَدِه، بخلاف لفظ الفعل ودلالته التي يستعملها المتكلم باللغة، ويدور معناها الحدثي بخَلدِه. فإذا كانت هذه الدلالة صناعيةٌ مصنوعةٌ في منهج النحاة، فإن الدلالة اللفظية للفعل

على الحدث (المصدر) دلالة طبيعية يدركها المتكلمون باللغة فطرةً؛ ومن هنا جاء التفاوت بين الدلالتين في القوة على حدِّ ما بيَّن ابن جني.

وعلى هذا أرى أن وصف الدلالة الزمنية لصيغة الفعل بـ(الصناعية)، يشير أيضًا إلى إمكانية تخلي الصيغة عن دلالتها الزمنية المعينة إلى دلالةٍ زمنية أخرى، وذلك عند انصهارها في التركيب، الذي قد يخلع عن الفعل المصوغ على (فعل) مثلاً دلالة المضي، ويلبسه دلالة المستقبل، كما في نحو: "أتى أمر الله فلا تستعجلوه"(النحل: ١)، أو يخلع عن الفعل المصوغ على (يفعل) دلالته على المستقبل، ويلبسه دلالة المضي، كما في قوله تعالى: "قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون..."(الأنعام ٣٣) فيما يُعرف حديثًا بالزمن النحوي.

٢. أسماء دالة على الزمن بصيغتها:

مع كون صيغ الأفعال هي الرافد الأهم والأبرز للزمن في الكلام، لم تتفلت الأسماء من سطوة الزمن، فكان للأسماء نصيبٌ في التعبير هي الأخرى عن الزمن، وتمثل ذلك، قياسًا، فيما أطلق عليه النحاة أسماء الزمان (والمكان)، ويرادُ بها صيغٌ بُنِيَت على زنة الفعل المضارع مع إبدال حرفه ميمًا؛ للفصل بين الاسم والفعل.

فنقول في (يلبَس ويشرَب ويذهَب)، (المَلْبَس، والمَشْرَب، والمَذْهَب)، ونقول في: (يحبِس ويجلِس ويبيت)، (المَحْبِس والمجلِس، والمبِيت)، وكان حقُّ المضارع المضموم العين أن يجريَ اسمُ الزمان منه مُجراه، بضم العين؛ "إلا أنه ليس في الكلام (مفعُل)، فعدلوا عنه إلا (مفعَل)؛ لخفة الفتحة"[٦].

أما عن الغرض من صياغة اسم الزمان (والمكان) فهو "الإيجاز والاختصار، فإنه لولاها للزِم الإتيان بلفظ الفعل ولفظ الزمان (والمكان)"[٧].

فقولهم: (مقتل زيد أمس) يغني عن قولهم: الزمان الذي قتل فيه زيد أمس. مع ملاحظة أن الزمن الذي يعبر عنه اسم الزمان زمانٌ مبهم، في حين أن الزمن الذي يعبر عنه الفعل زمانٌ مختصٌّ.

٣. أسماء دالة على الزمن بلفظها:

ثمة ألفاظ تعبر عن الزمن ليست بصيغٍ قياسية كما سبق، ولكن بوضعها لغةً للتعبير عن الزمن، وهي أسماءٌ اختلفت عن الأفعال في كونها تدل على

الزمان فقط لا الزمان والمعنى الحدثي؛ "فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم ، وإذا دلت على معنى وزمان محصَّل فهي فعل"[٨].

ثم إنها اختلفت عن الأفعال في أن دلالتها على الزمان ليس بصيغتها، وإنما بمعناها المعجمي أو بذاتها على حد تعبير ابن عصفور في المقرب، حيث يقول: "فإن وُجد من الأسماء ما يدلُّ على زمان، كأمس، وغدًا، وعَوض، فبذاته لا ببنيته"[٩]. وذلك نحو: اليوم، النهار، الليل، الساعة، الصبح، المساء، الدهر، الوقت، الآن، وسحر، وبكرة، وغدوة، وعشية، أمس، الغد، الحين، الماضي، الحاضر، المستقبل، الأبد... ونحو ذلك.

وتلك الأسماء المعبرة بذاتها وضعًا عن الزمن، مبهمةً كانت أو مختصةً، هي أوعية زمنيةٌ للأحداث؛ ومن ثم اصطلح البصريون على تسمية كلٍّ منها (ظرفًا، والظرف لغةً: الوعاء)، واصطلح الكوفيون على تسميتها (المفعول فيه)؛ وذلك لاحتوائها حقيقةً على الحدث؛ ومن ثَمَّ اشترطوا صحةً أن يُقدَّر مع كلٍّ منها حرف الجر (في).

ولما كان ارتباط الأفعال بالزمان أقوى من ارتباطها بالمكان؛ إذ دلالتها على الزمان بالصيغة وبالالتزام، في حين أن دلالتها على المكان بالالتزام فقط...، لمَّا كان ذلك كذلك جاز تعدِّيها، على سبيل الظرفية، إلى كل أسماء الزمان، مبهمةً كانت أو مختصةً، في حين لم تتعدَّ إلى أسماء المكان، على سبيل الظرفية، إلا مبهمةً فقط.

٤. أدوات دالة على الزمن بوظيفتها:

الأدوات كلمات ذات معانٍ وظيفية تستعمل لتلخيص العلاقة بين أجزاء الجملة والربط بين مفرداتها، وذلك إما بدخولها على مجمل الجملة، أو بدخولها داخل ثنايا الجملة على إحدى مفرداتها، فمثال الأداة التي دخلت على مجمل الجملة، أدوات الشرط، نحو: (إن تأتني آتك). وأدوات الاستفهام، نحو: (هل يقوم زيد ؟).

فهاتان الجملتان لخصت الأداة فيهما معنيي: الشرط والاستفهام، ونحوهما تلكم الأدوات التي تستعمل "ناسخةً، أو للنفي، والتأكيد، والاستفهام، والنهي، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، والقسم، والشرط، والتعجب، والنداء.

ومثال الأدوات الداخلة على المفردات بداخل الجملة حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا، وهي تؤدي بالأساس وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة"[١٠].

أما من حيث نوع الأدوات، فغالبها يندرج تحت قسم الحروف من الكلم، فالأصل في الأدوات أن تكون حروفًا لأداء معان وظيفية، كالإضافة والنسخ والعطف والنفي والنهي والشرط والنداء... ونحو هذه المعاني الوظيفية العامة.

إلا أن ثمة أدوات تكون محوَّلة عن الأسماء والأفعال لأداء هذه الوظائف ونحوها، فمن الأدوات المحوَّلة عن الاسمية (مَنْ وما وأين ومتى وكم وكيف) ، ونحوها لأداء معنى الاستفهام، و (مَنْ وما ومتى وأي ومهما) ونحوها لأداء معنى لشرط...، وهكذا.

ومن الأدوات المحوَّلة عن الفعلية بعضُ الأفعال التامة التي تُسَفُّ عن منزلة تمامها، بخلوها من الحدث، الذي هو أحد ركني الفعل، فيُطْلَق عليها الأفعال الناقصة وهي: كان وأخواتها وكاد وأخواتها.

وفي الواقع اللغوي لم تكن الأدوات بمنأًى عن سطوة الزمن، الذي بلغ تأثيره، واستشعار المتكلمين به، مبلغًا جعل كثيرًا من الأدوات اللغوية مصبوغةً بصبغةٍ زمنيةٍ[١١]للتعبير عن جهة زمنيةٍ ما، سواء استشعر عامة المتكلمين هذا البعد الزمني لبعض الأدوات، أم لم يدلّهم عليه إلا خاصة المتكلمين من النحاة واللغويين في بعضها الآخر.

وقد تمثل هذا التأثير الزمني في الأدوات بأنواعها المختلفة: الحرفية والمحولة عن اسم، والمحولة عن فعل. وسوف نعرض فيما يلي لطائفةٍ من هذه الأدوات بأنواعها الثلاثة.

أولاً – أدوات زمنية حرفية:

(إنْ) و (لو) الشرطيتان: الأصل في (إنْ) ألا يليَها إلا الزمن المستقبل، فإن وليَها ماضٍ أحالته إلى الاستقبال، وهي في ذلك نقيض (لو) التي تُحيل الزمان بعدها إلى الماضي حتى إن كان مستقبلاً.

فـ (إنْ) إذا وقع بعدها الماضي، أحالت معناه إلى الاستقبال. و(لو) إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى المضيّ، نحوَ قوله تعالى: "لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ

مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ" أي: لو أطاعكم، فهي خلافُ (إن) في الزمان"[١٢]على حد تعبير ابن يعيش.

(مِن): لابتداء الغاية في الزمان، كما في قوله تعالى "من أول يوم". وهو مذهب الكوفيين، وصححه ابن مالك[١٣]؛ لكثرة شواهده.

(إلى): لانتهاء الغاية في الزمان، (والمكان)، وهو أصل معانيها.

(ثم): حرف عطف للترتيب والتراخي في الزمان.

(الواو): حرف عطف للترتيب الزمني عند بعض العلماء، منهم "ثعلب، وأبو عمر الزاهد، والربعي، وهشام، وأبو جعفر الدينوري، وعند غيرهم لمطلق الجمع دون اعتبارٍ للترتيب الزمني"[١٤].

(لم): لمطلق النفي في الزمن الماضي، وتدخل على المضارع، فتقلب زمنه الحال أو الاستقبال إلى زمن الماضي، فقولك: (لم يقم زيد)، نفيٌ لقولك: (قام زيد)، فكما أن جملة (قام زيد) إثبات القيام لزيد في مطلق الزمن الماضي، كذلك، (لم يقم زيد) نفي القيام عن زيد في مطلق الزمن الماضي.

(قد): تدخل على الماضي كما في (قد قام)، لإثبات القيام في أقربِ الأزمنة الماضية إلى الزمن الحال، وهي جواب من قال: (لمَّا يفعل). يقول سيبويه:"وأما (قد) فجوابٌ لقوله: (لمَّا يفعل)، فتقول: (قد فعل)"[١٥]، وهذا يجعل (قد) إثباتًا في مقابل (لمَّا) نفيًا، من حيث تقريب كلٍّ منهما الزمن الماضي إلى الزمن الحال، وهذا ما نزيده وضوحًا عند حديثنا عن (لمَّا) ضمن الأدوات المشتركة بين الاسمية والحرفية.

(السين وسوف): يفيدان التنفيس في الزمان. فإذا دخلا على المضارع، صرفاه للمستقبل، "وأزالا عنه الشياعَ الذي كان فيه، كما يفعل الألفُ واللامُ بالاسم، إلَّا أن (سوف) أشدُّ تراخيًا في الاستقبال من السين، وأبلغُ تنفيسًا"[١٦].

(أنْ): تدخل على المضارع، فتصرفه للمستقبل، فضلاً عن عمل النصب؛ ولذلك "اختصّت بالدخول في خبر (عسى)؛ لأنّ معناها الطَّمَعُ والرَّجاءُ. وذلك إنّما يكون فيما يُستقبل من الزمان"(١٧).

(لا): تختصُّ بنفي المستقبل عند مباشرتها المضارع، "فهي نفيُ (يَفعلُ)، إذا أريد به الاستقبالُ"[١٨].

(لام الابتداء): تفيد هذه اللام "توكيد مضمون الجملة،...، وتخليص المضارع للحال"[١٩].

وقد اعترض ابن مالك على أمر (تخليص المضارع للحال)، بقوله تعالى "وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة"(النحل:١٢٤)، وقوله تعالى "إني ليحزنني أن تذهبوا به"(يوسف: ١٣)؛ إذ إن المضارعين، في الآيتين، واقعان في المستقبل، وليس في الحال ، وقد رد عليه ابن هشام وغيره بأن "(الحكم)، في الآية الأولى، واقعٌ في ذلك اليوم لا محالة، فنُزِّل منزلةَ الحاضرِ المشاهَد. وأن التقدير، في الآية الثانية، (قصدُ أن تذهبوا)، والقصدُ حال"[٢٠].

(نون التوكيد): كما في (ليفعلنَّ)، تصرفُ الفعلَ إلى المستقبل كـ(لا)"[٢١].

(لن): لنفي المستقبل، "وهي أبلغ في نفيه من (لا)؛ لأن (لا) تنفي (يَفْعلُ) إذا أُريد به المستقبل، و(لن) تنفي فعلاً مستقبْلًا قد دخل عليه السين وسَوْفَ"[٢٢].

ثانيًا –أدوات زمنية محولة عن الأسماء:

(إذ): ظرفٌ لما مضى من الزمان. نحو: (قمت إذ قمت). وذهب ابن مالك[٢٣] إلى جواز وقوعها ظرفًا لما يستقبل من الزمان، بمعنى (إذا).. واستدل على ذلك بقوله تعالى "فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم"(غافر:٧١) وبغيره.

(متى): اسم يُسْأَلُ به عن زمانٍ مبهمٍ، على طريقة الاختصار، يقول ابن يعيش: "ذلك أنّك لو سألت إنسانًا عن زمنِ خروجه، لكان القياسُ: (اليومَ تخرج، أم غدًا، أم الساعة ؟)، والأزمنةُ أكثرُ من أن يحاط بها، فإذا قلت: (مَتَى)، أغنى عن ذكر ذلك كلّه"[٢٤].

(أيان): اسمٌ للسؤال عن زمان مبهم كـ (متى). إلا أن بينهما اختلافًا وهو أن (مَتَى) يُستعمل في كلّ زمان، و(أيانَ) لا يُستعمل إلَّا فيما يراد تفخيمُ أمره وتعظيمُه، نحو قوله تعالى: "أَيَانَ مُرْسَاهَا"، أي: متى مرساها ؟ وقال تعالى: "يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ"[٢٥].

ثالثًا –أدوات زمنية محولة عن الأفعال:

وهي النواسخ (كان وأخواتها وكاد وأخواتها)، وعلة إدراجها ضمن الأدوات أنها أسِفَّت عن درجة التمام التي تميز سائر الأفعال، فصارت ناقصة، لا

تكتفي بمرفوع، وما اكتفى منها بمرفوع ارتقى مرةً ثانيةً إلى درجة التمام، وفارق دائرة الأدوات الناسخة كـ (كان ودام وزال وبرح...). كما أنها تخلو من التعبير عن الحدثية الذي يتسم به سائر الأفعال، مما أكَّد وصفها بالنقصان، كما أن أغلبها ناقص التصرف أو عديم التصرف (أي: جامد).

وهذه الأدوات الناسخة وإن خلت من التعبير عن الحدث، فإن جميعها يعبر عن الزمن، فمن "المعروف أن للجملة الاسمية إسنادًا لا على معنى الزمن ، فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف ، فإذا أردنا أن نُشْرِبَ الجملة الاسمية معنى الزمن خالصًا من دون الحدث ، فإن السبيل إلى ذلك أن ندخل الناسخ عليها ، فنزيل عنها طابعها الأصلي وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ"[٢٦].

فـ (كان): تفيد الزمان، بحسب تصرفها، مجرَّدًا من معنى الحدث.

و(أصبح وأضحى وظل وأمسى وبات): تفيد اتصاف اسمها بخبرها في الأوقات المعبَّر عنها بها وهي: الصباح، والضحى، والنهار، والمساء، والبيات.

و(مازال وما برح وما فتئ وما انفكَّ): تفيد اتصاف اسمها بخبرها على سبيل الاستمرار في الزمان.

و(مادام): تفيد الديمومة في زمان اتصاف اسمها بخبرها.

و(ليس): تفيد نفي اتصاف اسمها بخبرها في الحال[٢٧].

و(كاد وكرب وأوشك): تفيد مقاربة زمان اتصاف اسمها بخبرها.

و(عسى وحرى واخلولق): تفيد رجاء وقوع خبرها لاسمها في المستقبل[٢٨].

و(أفعال الشروع): تفيد شروع اتصاف الاسم بالخبر في الحال[٢٩].

رابعًا: أدوات زمنية مشتركة بين الحرفية والاسمية:

وهي أدوات ذات مبنًى لفظيٍّ واحد، بيد أن لها استعمالين، استعمالاً اسميًّا، واستعمالاً حرفيًّا، إلا أنهما يتحدان في التعبير عن الزمن، نذكر منها:

(إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمنةً معنى الشرط؛ ومن ثم يكون لها جواب، وتنقل الماضي بعدها إلى المستقبل نحو: (إذا جئتني غدًا فلا تتأخر). وقد تكون مجردة من معنى الشرط. نحو قوله تعالى "والليل إذا يغشى"(الليل:١)، "والنجم إذا هوى"(النجم:١).

وقد ذهب ابن مالك وغيره إلى جواز وقوعها ظرفاً لما مضى من الزمان، متلبسةً معنى (إذ)، كقوله تعالى: "ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه..."(التوبة:٩٢)، وقوله تعالى "وإذا رأوا تجارة أو لهوًا انفضوا إليها"(الجمعة:١١). فـ(إذا) في هاتين الآيتين ونحوهما، بمعنى (إذ). قال ابن مالك في التسهيل: "وربما وقعت موقع (إذ) و(إذا) موقعها"[٣٠].

وأما (إذا الفجائية) فهي حرفٌ عند الكوفيين، وحُكي عن الأخفش.، واختاره الشلوبين، في أحد قوليه. وصححه ابن مالك، والفرق في الزمان بينها وبين الشرطية هو أن (إذا) الشرطية للاستقبال، و(إذا) الفجائية للحال. يقول سيبويه: "وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها"[٣١].

(مذ ومنذ): لفظان مشتركان بين الاسمية والحرفية، ويغلب على أولاهما الاسمية وعلى ثانيهما الحرفية، فإن وليهما مرفوع أو جملة كانا ظرفين مضافين إلى الجملة، أما إنْ وليَهما مجرور فهما حرفان لا يجران إلا الزمان. وهذا اختيار ابن مالك في التسهيل[٣٢].

(ما): أداة مشتركة تأتي اسما وتأتي حرفًا، وقد عبرت عن الزمن بمعنييها: الاسمي والحرفي، وذلك على الوجه الآتي:

(ما الشرطية الزمانية): اسمية، وقد أثبتها "الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك"[٣٣]، كما في قوله تعالى "فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم"(التوبة:٧) أي استقيموا لهم مدة استقامتهم.

(ما المصدرية): في (مادام)، وفي كونها حرفية أو اسمية خلاف، ذكره ابن هشام في المغني، ورجح القول بحرفيتها[٣٤]. فهي عنده زمانية، كقوله تعالى "خالدين فيها ما دامت السموات والأرض"(هود:١٠٧). أي مدة دوام السموات والأرض، فحذف الظرف ونابت عنه (ما) وصلتها، كما في المصدر الصريح، نحو جئتك صلاة العصر، أي: وقت صلاة العصر.

(ما الحرفية النافية) تخلص المضارع للحال عند غياب قرينة تثبت خلاف ذلك، وكذلك المشبهة بليس. وإذا دخلت على الماضي قرَّبته من زمن الحال.

(لمَّا): تكون حرفًا مثل (لم) في نفيها و قلبها زمن المضارع إلى الماضي، إلا أنه يجب اتصالُ نفيِها بالحال.، فهي بهذا تُعدُّ نفيًا لـ (قد) يقول ابن يعيش: "فإذا قلت: (قد قام)، فيكون ذلكَ إثباتًا لقيامه في أقربِ الأزمنة الماضية إلى

زمن الوجود؛ ولذلك صلح أن يكون حالًا... ونفيُ ذلك: (لما يقم)، زدتَ على النافي، وهو (لم)، (ما)، كما زدت في الواجب حرفًا، هو (قد)؛ لأنّهما للحال"[٣٥].

وتأتي اسمًا ظرفيًّا للزمان المبهم، إذا دخلت على الماضي، نحو: (جئتُ لما جئتَ)، أي: جئتُ حين جئتَ، "وهو مركب من (لم) النافية و(ما)، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكنْ لها، وهو الظرفية. وخرجتْ بذلك إلى حيّز الأسماء"[٣٦].

ب. تعبير بعض التراكيب عن زمن مغاير لزمن كلماته:

من البدهي أن يمتد أثر الزمن على الكلمات، بتسخيرها للتعبير عنه، داخل التراكيب؛ فتنعكس من داخل التراكيب أزمنةُ مفرداته، أفعالاً كانت أو أسماء أو أدوات، فزمن تركيب مثل: (كتب الطالب الدرس) هو نفسه زمن صيغة فعله (كتب) الماضية. ومثل ذلك يقال في زمن التركيب المؤكد (والله لأفعلنَّ) الدال على المستقبل بالأداتين: اللام ونون التوكيد.

ومعنى هذا أن التراكيب المثبتة والمؤكدة تعكس زمن الكلمات المكونة لها، أو بمعنًى آخر: ينتقل الأثرُ الزمني للكلماتِ من حيز المعنى الصرفي إلى حيز المعنى التركيبي كما هو، فيصير الزمن النحوي التركيبي هو نفسه الزمن الصرفي للكلمات.

إلا أن الزمن التركيبي بلغ مبلغًا من التأثير مكنه من مصادرة أزمنة الكثير من المفردات المكونة للتركيب، وإنشاء أزمنة مغايرة للأزمنة الصرفية، وهذا ما حدث في تركيب مثل: (لم يقم زيد) حيث تجاوز الزمنُ النحويُّ التركيبيُّ، زمنَ صيغة المضارع في (يقم)، بما تحمله من دلالة على الحال أو الاستقبال، ليدل على زمن جديد هو زمن المضي؛ وهذا ما دفع النحاة إلى بناء حكمهم النحوي على (لم) بأنها حرف قلب؛ أي قلب زمن المضارع إلى زمن الماضي.

وقد تمثلت هذه السطوة للزمن النحوي على الزمن الصرفي في الكثير من التراكيب كتراكيب الجمل الإنشائية التي تدل على الحال أو الاستقبال، حتى إن اشتمل بعضها على مفردات دالةٍ على المضي، وذلك يتضح من الأمثلة الآتية:

(لا فُضَّ فوك)، جملة إنشائية دعائية تدلُّ على الحال أو الاستقبال، على الرغم من صيغة الفعل الماضي.

(إن قام زيدٌ قمت)، جملة إنشائية شرطية، تدلُّ على الحال أو الاستقبال، على الرغم من صيغة الفعل الماضي.

(هلا فعلت)، جملة إنشائية تحضيضية،تدلُّ على الحال أو الاستقبال، على الرغم من صيغة الفعل الماضي.

وفي الحقيقة يصعب علينا أن ننسب إلى أدوات كـ (لم ولا وإنْ وهلَّا) ونحوها إنشاءَ الأزمنة ابتداءً؛ لأن قصارى ما يمكن أن تفيده هذه الأدوات "هو تحديد جهة زمنية محددة عند الإبهام والشيوع في زمن معين"[٢٧]، لا إنشاء زمن مخالف لزمن الصيغ والمفردات في التراكيب، ولكن هذا ما قرره النحاة لبعض الأدوات؛ فرارًا من التسليم بوجود زمن نحوي يتمخض عن التركيب، ويمكنه أن يعصف بزمنهم الصرفي، الذي جعلوا منه الأساس الذي ينطلقون به نحو التراكيب.

وعلى هذا فإن البحث يرى أنه يمكن للتراكيب، في بعض صورها، أن يكون لها أزمنةٌ جديدةٌ، تعلو أزمنةَ المفردات وتطغى عليها؛ وذلك يرجع إلى معناها الخاص، لا إلى أدواتها كما ذهب النحاة. وهذا، على أية حال، يمثل شكلاً آخر من أشكال تأثير الزمن في الكلام والأحكام، هو غلبة الزمن النحوي على المفردات وأزمنتها.

ج. إجراء ما تجرَّد من الزمن مجرى ما تحمَّل بالزمن:

ذكرنا في الدليل السابق، من أدلة تأثير الزمن في اللغة والأحكام، تسلّط الزمن النحوي على الزمن الصرفي لبعض الكلمات، ونسخه بزمن مغايرٍ له، وها هو ذا الزمن في صورته السياقية يتسلَّط على بعض الكلمات المتجردة من الزمن الخاص أصالةً ليحمِّلَها بأزمنة معينة، وكأنها صارت أصيلةً في التعبير عن الزمن، كما في: المصادر، الصفات، أسماء المكان، أسماء الأعيان.

١ المصادر:

المصدر هو ما دل على معنى في نفسه دلالةً مجرّدةً عن الاقتران، والمقصود بالاقتران هو اقتران معناه بزمن؛ احترازًا من الأفعال التي تدل على معنًى في أنفسها مقترنٍ بزمن.

فالمصدر لا يدل على الزمن بصيغته كالفعل أو أسماء الزمان القياسية، وهو كذلك لا يدل على الزمن بوضعه اللغوي كأسماء الزمان الوضعية، وهي

الدلالات اللغوية المعتد بها في الحكم على زمنية أي نوع من أنواع الكلمات، ومن ثم فإنه لا اعتداد بحدوث معنى المصدر في زمن؛ لأن هذه الزمنية خارجةٌ عن ذات المصدر وحقيقته، فهو من لوازم المصدر وضروراته[٣٨]، كما أن المكان من لوازم الفعل وضروراته؛ ولم يزعمْ أحدٌ بدلالة الفعل على المكان، كذلك لم يقل أحد بدلالة المصدر على الزمان.

إلا أن الزمن حمَّل المصدر إضافات زمنية، نزَّلَته منزلة الظروف الزمنية، وذلك كما في قولهم: (أتيته خُفُوقَ النجم)، أي: أتيته في هذا الوقت، و قولهم: (كان ذلك خلافةَ فلان) أي: في وقت خلافة فلان، و (حدث الأمر صلاة العصر) أي: في وقت صلاة العصر. وقد وقع ذلك في قوله تعالى: "وإدبارَ النجوم" الطور: ٤٩.

وقد وجَّه النحاة مِثْلَ هذه المُثُلِ على تقدير مضاف محذوف هو كلمة وقت أو حين؛ وكنت أرى إمكانية الاستغناء عن هذا التقدير لو قرر النحاة بأن المصدر قد يتحمل الزمن في سياقات معينة، وهذا بالطبع مبنيٌ على إقرارهم أولاً بأثر الزمن النحوي وأهميته كما فعلوا مع الزمن الصرفي.

٣ الصفات المشتقة:

الصفات المشتقة كاسم الفاعل والمفعول واسم المبالغة والصفة المشبهة، أجمع النحاة على دلالتها على موصوف بالحدث على سبيل الفاعل أو المفعول أو المبالغة...وهكذا، وهي مجردة من الزمن، إلا أن "الزمن الذي تجرد منها منفردة، خارج السياق، عاد وتلبسها داخل السياق"[٣٩].

وقد طوَّع النحاة أحكامهم لهذه السطوة الزمنية على الصفات داخل السياق، فأقروا أن هذه الصفات تعمل عمل الفعل إذا دلَّت على الحال أو الاستقبال كالمضارع، ولا تعمل إذا دلَّت على المضي.

وأرى أيضًا أن النحاة كانوا في غنًى عن عقد هذه المشابهة بين هذا الصفات والمضارع لتفسير العمل؛ لأن القرائن اللفظية من تنوين وأل وعلامات إعرابية كفيلةٌ بتفسير العمل، لكنهم فزعوا إلى عقد هذه المشابهة؛ فرارًا من التسليم بأن هذه الصفات قد اقترنت معانيها في أنفسها بالزمن داخل السياق، دون قياسها على غيرها مما يقترن بالزمن. ومما أراه مؤكدًا لهذا أن هناك من النحاة كالكسائي وغيره[٤٠]من ذهب إلى جواز عمل اسم الفاعل إذا دلَّ على

المضيّ، فأين المشابهة مع المضارع حينئذٍ ؟! ولو آمنوا بسطوة الزمن النحوي وإمكانية نسخه لحكم (تجرد الصفات من الزمن خارج السياق) لما أقدموا على هذا القياس.

٣ أسماء المكان:

من المعلوم أن الإضافة إلى الأفعال لا تصح؛ لعدم جدواها؛ فالإضافة تكون بقصد التعريف أو التخصيص، وهذا القصد لا يتحقق؛ لكون الأفعال نكرات، وليس بعضُها بأخصَّ من بعض؛ ومن ثم تكون الإضافة إلى الأفعال غير محصلة للتخصيص المقصود.

ومع ذلك أجاز النحاة إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لملابسةٍ بينهما[٤١]؛ فكلاهما حركة: الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعل؛ أو لأنهما مشتركان في التعبير عن الزمن، أو أن الإضافة إلى مدلول الجملة نفسها ـــ ومدلولها المصدر ـــ لا إلى الفعل وحده.

أيًّا ما كان المسوِّغ لإضافة اسم الزمان إلى الفعل، فإن الثابت هو حصول الإضافة بينهما؛ لما بينهما من الملابسة. وهذه الملابسة على أية حال لا تتحقق بين اسم المكان والفعل، إلا أنهم أجروا اسم المكان (هنَّا) مجرى أسماء الزمان والظرفين (إذ) و (إذا)، فأضافوها إلى الفعل، وذلك كما في قول الشاعر:

حَنّتْ نَوار ولاتَ هَنا حَنتِ... وبدا الذي كانت نَوارُ أَجَنَّتِ

وهنا يبدو أثرٌ جديدٌ للزمن؛ حيث إنه إذا تلبَّس بما ليس فيه زمن، صيَّره يباشر ما لم يكن يباشره من قبلُ، أي أنه يُجري المجرَّدَ من الزمن (اسم المكان: هنَّا) مُجرى المتلبَّس بالزمن في الإضافة إلى الأفعال.

٤ أسماء الأعيان:

كما تسلّط الزمن على اسم المكان (هنَّا)، فسوَّغ له ما لم يكن سائغًا من إضافته إلى الأفعال، كذلك حين تسلَّط الزمن على بعض أسماء الأعيان، المتجردة كلَّ التجرد من معنى الزمن، سوّغ إضافتها إلى الأفعال، مثال ذلك: الاسم (آية) بمعنى العلامة، لمّا لاحظ العرب علاقة المشابهة والقرب في المعنى بين الوقت والآية (العلامة)؛ أجروا (الآية) منزلة الوقت، فأضافوها إلى الأفعال.

أما وجه المشابهة والقرب في المعنى بينهما، فهو أن "(الآية) العلامةُ، والأوقاتُ علاماتٌ لمعْرفة الحوادث، وترتيبِها...، وما يقترِن وجودُه بوجودِ

غيره، والمِقدار الذي بين وجودِ المتقدّم منها والمتأخر، فصار ذكرُ الوقت عَلَمًا له. ألا ترى أنها تكون علامات لحلولِ الدُيون وغيرِها ؟ فصحَّ إضافةُ (الآية) إلى الفعل كما تُضيف الوقتَ؛ لأنهما في التحصيل يَؤُولان إلى شيء واحد"[٤٢].

د. التضام:

يعَدُّ التضام مظهرًا تركيبيًّا؛ إذ إنه يكون بأن تتطلّبَ كلمةٌ غيرَها في التركيب؛ وتستدعيها على سبيل الوجوب أو الاستحباب. وقد يتجلى هذا التضام في صورة تطلُّبٍ واستدعاء كما أشرنا، وقد يكون على النقيض من ذلك أي: في صورة تنافٍ وتنافر[٤٣].

وقد كان للزمن أثر واضحٌ في هذه البابة؛ حيث تطلبت بعض الكلمات غيرَها وتنافت كذلك عن غيرِها بناءً على التسلط الزمني عليها. وقد ذكرنا قبل قليل كيف أفضى تلبُّسُ بعضِ أسماء المكان وأسماء الأعيان بالزمن إلى جواز تضامها مع ما لم يكن بالإمكان التضامُّ معها قبل انصباغها بالصبغة الزمنية، وفيما هو آتٍ سنذكر مُثُلاً أخرى على هذا.

١. (لات):

لات من المشبهات بليس؛ تعمل عملها؛ إلا أنها مختصة بالعمل في الأحيان دون غيرها؛ أي أن ثمة تضامًا تلازميًا بين (لات) وأسماء الزمان، وقد أرجع ابن يعيش ذلك إلى التفاوت في درجة القوة بين ليس وأشباهها، فـ (لَيْسَ) أقوى ، لأنّها الأصل، ثمّ (مَا)، ثمّ (لَاتَ)[٤٤]. ولكنَّ ابن يعيش لم يفسِّر لنا: لماذا تمثَّل مظهرُ ضعفِها في الاكتفاء بالعمل في الزمان خاصةً دون غيره، مقارنةً بـ (ليس) و (ما) اللتين لا اختصاص فيهما بشيء، وإنما تعمل في أي شيء ؟!

إن (لات) أداةٌ، حرفيةً كانت أو فعليةً، بسيطةً كانت أو مركبةً[٤٥]، اخْتُصَّت في العربية بالجملة الاسمية الزمنية الركنين، وليس لنا من تفسيرٍ لذلك إلا لكون الزمن له اهتمامٌ ورعايةٌ خاصةٌ عند أبناء اللغة، مما دفعهم إلى تخصيص أداة من المشبهات بليس تخصه دون غيره لتتضامَّ معه وجوبًا.

٢. (مذ ومنذ):

للأداتين (مذ ومنذ) ثلاثة أحوال[٤٦]:

الأول: أن يليها مرفوع نحو: ما رأيته منذ يومان.

الثاني: أن يليها مجرور نحو: ما رأيته منذ يومِ الجمعة.

الثالث: أن يليها جملة فعلية (وهذا الأكثر) نحو قول الشاعر:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره... فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقد يدخلان على الجملة الاسمية بقلة نحو قول الشاعر:

وما زلت محمولاً عليَّ ضغينةٌ... ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

وفي كل الأحوال تتضام (مذ ومنذ) مع زمانٍ ملفوظٍ باسمه، كما هو واضحٌ في الحالتين الأوليين، أو تتضام مع زمانٍ بصيغته، كما هو واضحٌ في الحالة الثالثة، حال دخولها على الفعل. ويقدر الزمان بعدها، حال دخولها على الجملة الاسمية، جاء في التذييل والتكميل[٤٧]: "مذ ومنذ لا تدخلان إلا علي الزمان، فإن دخلتا علي جملة فعلى حذف اسم الزمان، فإذا قلت: (ما رأيته مذ زيدٌ قائمٌ) فالتقدير: (ما رأيته مذ زمنِ زيدٌ قائمٌ).

وفي البديع: لا يجوز أن ترفع إلا زماناً أو مقتضياً للزمان، قال ابن السراج : (مذ) إنما صيغت لتليها الأزمنة، فإذا وليها فعل فإنما هو لدلالة الفعل علي الزمان".

أسماء الزمان والإضافة إلى الأفعال:

أشرنا من قبل[٤٨]أن الأصل في الأسماء ألا تنضاف إلى الأفعال؛ لأن الأصل في الإضافة أن تكون لتعريف المضاف أو تخصيصه بقدر خصوص المضاف إليه، والأفعال تنزل منزلة النكرات؛ وليس فيها فعلٌ أخصَّ من فعل؛ لأنها جميعها موغلة في الإبهام، ومن ثم فإن الإضافة إليها غير ذات فائدة.

أما الأسماء التي هي للزمان فإنها اختُصَّت بالتضام الإضافي إلى الأفعال؛ فيجوز أن نقول: (قمت يوم قام، وسأرجع حين يرجع)؛ وذلك لما بينهما من الملابسة، فالزمان مضارعٌ للفعل كما ورد في الأصول[٤٩].

ولم يقتصر أثر الزمن في تجويز تضام الأسماء إلى الأفعال في المطلق، وإنما بلغ تأثير الزمن في التضام مبلغًا جعل اللغة تستحب أن يتضام الاسم المعبر عن زمنٍ خاصٍّ مع فعلٍ يعبر عن ذات الزمن، وليس أيِّ فعل؛ وذلك كما في: اسم الزمان (إذ) فهي ظرفٌ لما مضى من الزمان؛ وبناءً عليه استحبَّ النحاةُ إيلاءه فعلاً ماضيًا على وجه التقييد؛ وذلك "لتشاكل معناهما"[٥٠].

٣. تنافي دخول (أن) على أخبار أفعال الشروع:

إن كان التضام الماثل فيما سبق تضامًا بالتلازم؛ بمعنى أن ألفاظًا زمنيةً تستدعي عناصر نحوية بعينها، كاستدعاء أسماء الزمان (لات)، واستدعاء (مذ ومنذ) لما فيه رائحة الزمن على حسب ما سبق تقريره.

إن كان ذلك كذلك، فإن نقيض هذا التضام التلازمي يقع أيضًا بفعل الزمن؛ فقد حكم النحاة بامتناع ورود (أن) في خبر أفعال الشروع؛ فلا يجوز أن نقول: (شرع المهندسون أن يشيدوا المنشآت العملاقة)؛ والسبب في ذلك لا يخرج عن سطوة التأثير الزمني في تركيب الكلام؛ إذ إن أفعال الشروع تخدم التعبير عن الزمن الحال، في حين أن الحرف (أن) يخدم التعبير عن الزمن المستقبل، والجمع بينهما في تركيبٍ واحد يُفضي إلى المحال.

يقول ابن مالك:

..... وترك أن معْ ذي الشروع وجبا

ويعلل الأشموني ذلك بقوله:

"لما بينهما من المنافاة؛ لأن أفعال الشروع للحال، وأن للاستقبال"[٥١].

٤. تنافي عطف فعلين مختلفين في الزمن:

يمتنع عطف فعلين مختلفين في الزمن؛ نظرًا لأن العطف يوجب الاشتراك في الزمن، وما جاء خلاف ذلك في الظاهر تأوله النحاة.

يقول ابن الأثير [٥٢]: "إذا اختلف الفعلان في الزّمان، لم يجز عطف أحدهما على الآخر؛ لا تقول: (قام زيد ويقعد)، ولا (يقعد زيد وقام)؛ لتباين وجودهما، فأمّا قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ" فالجملة في موضع الحال. وكذلك قوله: أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ"، ومنهم من يجعلها جملة معترضة، لا موضع لها من الإعراب".

ومعنى هذا أن الزمان بالتركيب لا يؤثر في اختيار الأدوات أو مدخولاتها أو يمنع اجتماع أدوات بعينها فحسب، وإنما يؤثر أيضًا في وحدة صيغ الأفعال في التركيب بحيث تجري على نسقٍ زمنيٍ واحد.

٥. التأويل و تقدير المعنى:

لمَّا وضع النحاة الأسس النظرية لعلم النحو، ندَّ عن هذه الأسس بعضُ تراكيب اللغة، فما كان منهم إلا اللجوء إلى التأويل لصرف هذه التراكيب عن

ظاهرها ليستقيم وما وضعوه من أسسٍ وقواعد، فنشأ التأويل عند النحاة وسيلةً لردِّ هذه التراكيب الشاردة، عن قواعدهم، إلى جادة تلك القواعد.

فالتأويل إذن مناطه الخروج عن القاعدة النحوية، يقول أبو حيان: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة"(٥٣). وما الجادة هنا سوى قواعد النحو.

وقد كان التقدير إحدى الوسائل النحوية التي يتحقق بها التأويل؛ حيث اختلف نوع المقدر تأويلاً على حسب الزمن؛ مما يعكس أثر الزمن في تقدير المعنى ليتسق مع القواعد، التي هي نتاج المنطق العقلي في كثيرٍ من الأحيان، فنجد أن الكلمة المقدرة تختلف وفق الزمن النحوي للتركيب. وندلل على ذلك بالأمثلة الآتية.

١ يقدر النحاة (مذ ومنذ) الحرفيين، بمعنى (من) تارةً وبمعنى (في) تارةً أخرى؛ فهي بمعنى (من) إذا كان زمن التركيب ماضيًا، وهي بمعنى (في) إذا كان زمن التركيب حاضرًا.

يقول ابن هشام: "(منذ ومذ)... الصحيح أنهما حرفا جر بمعنى (من) إن كان الزمان ماضيًا وبمعنى (في)، إن كان حاضرًا"(٥٤).

فقولنا: (ما رأيته منذ يومين)؛ على تقدير: (ما رأيته من يومين)، وقولنا: (ما رأيته منذ يومنا هذا)؛ على تقدير: (ما رأيته في يومنا هذا).

٢ يقدر النحاة المصدر الصريح العامل عمل الفعل بـ (أن والفعل) تارةً و (ما والفعل) تارةً أخرى؛ فإذا كان السياق سياق مضيٍّ أو استقبال، قدروا الأول، وإذا كان السياق سياق حال، قدروا الثاني.

يقول الأشموني في باب إعمال المصدر: "... فيقدر بـ(أن) إذا أريد المضي أو الاستقبال، نحو: "عجبت من ضربك زيدًا، أمس، أو غدًا، والتقدير: من أن ضربت زيدًا أمس، أو من أن تضربه غدًا، ويُقدر بـ(ما) إذا أريد الحال، نحو: (عجبت من ضربك زيدًا الآن)، أي: مما تضربه"(٥٥).

٣ يقدر النحاة الحال السادَّة مسدَّ خبر المصدر كما في (ضربي العبد مسيئًا) بـ(إذ كان) إذا لوحظ زمن المضي، ويقدرونه بـ(إذا كان) إذا لوحظ زمن الاستقبال.

يقول ابن عقيل: "مسيئا: حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا، والتقدير (ضربي العبد إذا كان مسيئا) إذا أردت الاستقبال وإن أردت المضي فالتقدير: (ضربي العبد إذ كان مسيئا)"(٥٦).

وهكذا نجد أن ملاحظة الزمن كان لها تأثيرٌ في تأويل التراكيب بما يتفق والزمن الملاحظ؛ وكان التقدير ونوع المقدَّر تبعًا للتأويل في ذلك. وهذا التأثير بالطبع إنما يظهر ويتجلَّى في منهج النحاة وفكرهم، ككلِّ مسائل التأويل والتقدير، ولا يكون لها أثرٌ عند المتكلمين باللغة على النقيض من مسائل التضام؛ لأن التضام أمر تركيبي يمارسه أبناء اللغة بالفعل.

و. التصنيف والتقسيم:

كان للزمن أثرُه الواضحُ في التصنيف والتقسيم المنهجي عند النحاة، بمعنى أنه كان عنصر تفريق وفصل بين أقسام متعددة في الدرس النحوي، وعلى أساسه صُنِّف العديد من كلمات اللغة وأبواب النحو. ونضرب أمثلةً فيما يأتي على ذلك.

١. تصنيف الكلم وأقسامه:

قسم النحاة الكلم إلى أسماء وأفعال وحروف، فإذا ما أنعمنا فيها النظر وجدنا أن الحروف ما هي إلا أدوات مفرغة من المعنى في ذاتها، محملةً بالمعنى في غيرها، وهذا هو معنى تعريف النحاة للحرف بأنه: "كلمة دلّت على معنى في غيرها"(٥٧)

ولمَّا كان الحرف مفرَّغًا من المعنى في ذاته لم يؤبه بخلوه من الزمن؛ إذ خلوُّه من المعنى الأساسي، وهو المعنى اللغوي أو المعجمي، مؤذنٌ بخلوِّه من المعنى الزمني من باب أولى(٥٨).

ومن ثم فإن الذي يعنينا هنا هو الأسماء والأفعال؛ لاشتمالهما معًا على المعنى اللغوي أو المعجمي، فهما سواء بهذا الاعتبار، وبهذا الاعتبار أيضًا كان يمكن عدُّهما صنفًا واحدًا في اللغة وفي تقسيم النحاة؛ بحيث يكون عندنا قسمان: قسمٌ فيه الأسماء والأفعال، باعتبارهما يعبران عن معنى في ذاتيهما. وقسمٌ يشمل الحروف باعتبارها لا تعبر عن معنى في ذاتها.

... كان هذا هو المتوقَّع، من ناحية المعنى، لولا استدعاء الملحظ الزمني الذي صار فصلاً بين الاسم والفعل؛ فقد حدَّ النحاةُ الاسمَ بقولهم: "كلُّ شيء دلَّ لفظُه على معنى غير مقترن بزمان محصّل". وحدُّوا الفعل بقولهم: "كلُّ ما دلَّ لفظُه على حدث مقترن بزمان"[٥٩].

وقد دفع تأثيرُ الزمن في الأفعال النحاةَ إلى تقرير حكمٍ وجودي مفاده أن الفعل للزمان بُنِيَ على حدِّ تعبير ابن السراج في أصوله[٦٠] وكأن الفعل نشأ ووُجِدَ من أجل الزمن

ثم أتى أستاذنا الدكتور تمام حسان ليتَّخذ الزمن ليس فاصلاً ومفرقًا بين الأسماء والأفعال فحسب وإنما اتخذه أحد وسائل الفصل والتفريق بين الأقسام السبعة، التي ارتآها بديلاً عن الأقسام الثلاثة عند النحاة؛ وهي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة[٦١] وذلك وَفْقَ رؤيته لتقسيم الكلمات على أساسٍ من معناها ومبناها.

وقد أراد أحد المستشرقين، وهو الأستاذ بول كراوس، الإشارة إلى أهمية الزمن في الفصل والتفريق بين الأسماء والأفعال، بتحييد البنية الصرفية، التي تضطلع في كثيرٍ من الأحيان بهذه المهمة التفريقية، فمثَّل ببنيةٍ صرفيّةٍ واحدة، أي مشتركة بين الأسماء والأفعال، وهي بنية: (فَعِل) ليبيِّنَ: "ألا فرق بين (زيدٌ يقِظٌ) و (زيدٌ يقِظَ) إلا الزمنية؛ فاسم الفاعل يُثبت حقيقة الإطلاق من غير نظرٍ إلى زمنية، والفعل (يَقِظَ) معناه الماضي"[٦٢].

وهكذا نجد أن تسلُّط الزمن في الفكر النحوي جعل منه أساسًا لتصنيف الكلمات العربية، وتقسيمها إلى أسماء وأفعال، تتفق في التعبير عن معنى، لكنها تختلف على أساسٍ من الزمن. ونحو ذلك وقع في باب الحال.

٣. تقسيم الحال:

قسَّم النحاة الحال باعتبار الزمان إلى ثلاثة أحوال:

حال مقارنة: وهي الحال التي يكون بينها وبين عاملها قرانٌ في الزمن؛ أي يقع الحال زمن وقوع العامل، وهي الغالبة، نحو: (جاء زيدٌ راكبًا) فالركوب وقع متزامنًا مع المجيء.

حال مقدَّرة: وهي الحال التي يُقَدَّرُ وقوعُها بعد زمن وقوع العامل، نحو: (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا)؛ فالصيد سيقع بعد المرور لا محالة، بقرينة (غدًا)، ومثله قوله تعالى: "فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ"(الزمر٧٣)، وقوله تعالى: "لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ"(الفتح٢٧)؛ أي ناوين ذلك ومقدرين حصوله.

حال محكية: وهي الحال التي يُقَدَّرُ وقوعها قبل زمن العامل، ومثَّل لها ابن هشام في المغني بـ (جاء زيد أمس راكبًا) وسماها محكية، وفيها خلافٌ بين النحاة؛ فمنهم من أنكرها؛ "لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة لا لزمن التكلم"[٦٣].

أيًّا ما يكن أمر إثبات الحال المحكية من عدمه، فإن الثابت قطعًا هو أثر الزمن في القسمة النحوية للحال، وأن الزمن يؤثر في تقسيمه، كما أثَّر في تصنيف الكلم وتقسيمه من قبل، إلا أن البحث يرى فرقًا بين تقسيم الكلم على أساسٍ زمني، وتقسيم الحال؛ فالزمن الفاصل بين أنواع الكلم زمن مطلق مناطه الصيغة في ذاتها، أما الزمن الفاصل بين أنواع الحال فهو زمن نسبي، يتحدد بمقارنة زمن الحال بزمن العامل.

ز. التصرف وعدمه:

يُعَدُّ مصطلح التصرف من المصطلحات المتعددة المعاني بحسب موصوفه؛ وجماع هذه المعاني كلِّها إنما هو التغير والتنقل من صورة إلى صورة، فالتصرف يكون في الأسماء، ويراد به تغير بنية الاسم من صورة إلى صورة، كما في المشتقات: كاتب و قائل، ويقابلها الأسماء غير المتصرفة كأسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة.

والتصرف يكون في أسماء الزمان والمصادر، ويراد به تغير الحالة الإعرابية لهما، كما في أسماء الزمان غير الملازمة للنصب على الظرفية كـ (يوم و ليل ونهار) والمصادر كذلك غير الملازمة للنصب على المصدرية كأكثرية المصادر. وذلك في مقابل أسماء الزمان غير المتصرفة نحو: (سحر، (من يوم بعينه)، وقط وعوض وعند)، والمصادر الملازمة للنصب نحو: (سبحان).

أما التصرف في الأفعال فيقصد به تغير صيغ الأفعال بتغير الزمان، فلولا الزمان وتغيره ما تصرفت الأفعال وتغيرت؛ إذ تغير صيغ الفعل تابعٌ لتغير الزمان. وهذا التغير الحتميُّ في الزمن هو الذي نشأ عنه الحكم النحوي الذي يقرر أن الأصل في الأفعال التصرف يقول ابن يعيش: " إن أصل الأفعال أن تكون متصرفةً من حيث كانت منقسمةً أقسام الزمان"(٦٤).

ويؤكد هذا الأثر الزمني في الحكم بتصرف الأفعال أن الأفعال الملازمة لزمن واحد لا تتصرف كالأفعال الجامدة: (ليس وعسى وبئس ونعم ونحوها)؛ فحين يتغير الزمان على فعل يتصرف الفعل تبعًا له، وحين يجمد الزمن على فعل يجمد الفعل تبعًا له.

م.الصرف وعدمه:

الصرف هنا غير التصرُّف في المسألة السابقة؛ فالصرف هنا يُقْصَدُ به اصطلاحًا: قبول التنوين أو قبول التنوين و الجر، ويقابله الممنوع من الصرف أي: الممنوع من التنوين أو الممنوع من التنوين والجر، وذلك مبنيٌّ على أنَّ الصرف هنا مأخوذٌ من "الصريف وهو الصَّوْت الضَّعيف"(٦٥)، أي: صوت التنوين أو النون الضعيفة في آخر الاسم، في حين أن التصرُّف في المسألة السابقة مأخوذٌ من التغير حسب ما ذكرنا.

وقد كان للزمن أثره في صرف بعض الأسماء ومنعها من الصرف؛ وذلك عن طريق تعيين الزمان من إطلاقه؛ وذلك كما في أسماء الزمان: (غدوة وبكرة وضحوة و عتَمَة و عشي وعشية وعشاء وسحر...ونحو ذلك) فهذه الأسماء تمنع من الصرف إذا كانت دالةً على "زمن يومٍ بعينه"(٦٦) فنقول:

(غدًا سأخرج غدوةَ للعمل الجديد و مساء غدٍ أزورك عشيةَ للأنس بك)

أما إذا كانت هذه الأسماء ونحوها دالةً على مطلق الزمن، ولم يُقْصد بها زمن يومٍ بعينه، صُرِفَتْ نحو قوله تعالى:

"إنا أرسلنا عليهم حاصبًا، إلا آل لوطٍ نجيناهم بسحرٍ"(القمر ٣٤) أي: في وقت السحر دون تعيين يومٍ بعينه.

وكما في قوله تعالى: "ولهم رزقهم فيها غدوةً وعشيًّا"(مريم٦٢) أي: في وقت الغدوة والعشي مطلقًا دون تعيين يومٍ بعينه.

وكذلك قوله تعالى: "واذكر اسم ربك بكرةً وأصيلاً"(الإنسان٢٥) فالأمر بالذكر هنا ليس مقصودًا به وقتُ البكرة والأصيل من يومٍ بعينه، وإنما هو أمرٌ بالذِّكر في هذين الوقتين على الدوام، في مطلق الأيام، دون تعيين يومٍ بعينه.

وبهذا يتبيَّن كيف كان تعيين الزمن وإطلاقه له أثرٌ واضح في أحكام الصرف ومنعه لأسماء زمان بعينها.

ط. العمل والإعراب:

العمل النحوي هو علاقة طلب بين الألفاظ في التراكيب المفيدة؛ حيث يطلب بعضها بعضًا على سبيل التعالق بين لفظٍ عاملٍ وآخر معمول؛ يضيف به المعمولُ للعامل معنًى، ويؤثر به العاملُ في المعمول بعلامةٍ لفظيةٍ ظاهرةً أو مقدرةً.

وهذه العلاقة هي التي نشأ، على أساسها، تصنيفُ أبوابِ النحو؛ أو لنقل: الوظائف النحوية؛ حيث نشأ كلُّ بابٍ من هذه الأبواب بناءً على معنى العلاقة بين اللفظ العامل واللفظ المعمول، كما نشأت على أساس هذه العلاقة العلامات الإعرابية، التي هي أثرٌ لفظيٌّ لتلك العلاقة.

ولم نعدم من أثر للزمن في رافدي العمل النحوي المشار إليهما آنفًا: الأبواب (أو الوظائف) والعلامات الإعرابية، وهذا ما سنسعى إلى الكشف عنه والتدليل عليه فيما هو آت.

١. التفريق بين بابي الحال والصفة:

من المعلوم أن الحال والصفة وظيفتان نحويتان تعبران عن معنى الوصف؛ فالحال وصفٌ للفاعل أو المفعول أو كليهما، وكذلك الصفة هي وصفٌ للموصوف الذي قد يكون فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما.

وهذا الشبه في المعنى العام بين هاتين الوظيفتين دفع النحاة إلى تحري أوجه التمايز والافتراق بينهما؛ فذكروا أوجهًا على مستوى المبنى وأخرى على مستوى المعنى؛ فمما ذكروه على مستوى المبنى أن "الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب، بخلاف الحال، فإنها قد تكون من الفاعل

والمفعول، كذلك الصفة تتبع الموصوف في إعرابه، بخلاف الحال، كما أن الحال تلازم التنكير، والصفة على وفق موصوفها"(٦٧).

أما على مستوى المعنى فقد ذكروا أن الصفةَ لازمةٌ للموصوف؛ أي: مقترنةً به على سبيل الثبوت والإطلاق في الزمن؛ دون تقيُّدٍ بزمن وقوع الحدث. فقولنا: (رحل زيدٌ الحزين) تعني ملازمة الوصف بالحزن لزيد على سبيل الثبوت والإطلاق في الزمن، أي أن حزنه ليس مقيَّدًا بزمن الرحيل الذي هو زمن الحدث في التركيب. بخلاف قولنا: (رحل زيدٌ حزينًا) التي تعني تقيُّدَ الحزن واقترانه بزمن الرحيل.

وهذا الاقتران في الزمن بين الحال والحدث دفع النحاة إلى عقد المشابهة بين الحال وظرف الزمان؛ من حيث كون كلٍّ منهما وعاءً للحدث، على تقدير: (في)، فقولنا: (جاء زيدٌ راكبًا)، تقديرُه: في حالِ الركوب، كما أن قولنا: (جاء زيدٌ اليوم)، تقديرُه: جاء زيدٌ في اليوم، وخُصّ الشَّبَهُ بظرف الزمان، "لأنّ الحال لا تبقَى، بل تنتقِل إلى حالٍ أُخرى، كما أنّ الزمان مُنْقَضٍ لا يبقى، ويخلُفُه غيرُه. ولذلك لا يجوز أن تكون الحالُ خِلْقَةً، فلا يجوز: (جاءني زيدٌ أحْمَرَ، ولا أحْوَلَ، ولا طويلًا)، فإذا قلت: (متحاوِلًا، أو متطاوِلًا) جاز ، لأنّ ذلك شيءٌ يفعله، وليس بخِلْقَةٍ، فيجوز انتقالُه"(٦٨)

وعلى هذا فالمعنى الزمني يعدُّ أحد أوجه الافتراق بين الحال والصفة بوصفهما وظيفتين إعرابيتين ناشئتين عن العمل النحوي

٣. التفريق بين الوصف العامل وغير العامل:

للزمن في عمل الوصف (اسم الفاعل وصيغ المبالغة) أثرٌ جليٌّ؛ وذلك يرجع إلى أن اسم الفاعل العامل إنما يعمل لمشابهته الفعل المضارع الذي يدل على الحال والمستقبل، ومن ثم اشترط النحاة لعمل اسم الفاعل (غير المقترن بأل) أن يكون دالاً على الحال أو المستقبل؛ حتى تنعقد المشابهة بينه وبين المضارع، أما إذا دل اسم الفاعل على المضي فإن اسم الفاعل لا يعمل؛ وذلك لعدم انعقاد المشابهة بينه وبين الفعل المضارع.

لذلك فإن قولنا: (هذا قاتلٌ زيدًا)، بإعمال اسم الفاعل، تكون الدلالة على الحال أو الاستقبال هي العلة المانحة لاسم الفاعل رخصة عمل الفعل المضارع، فيُنصب (زيدًا) لعمل (قاتل) فيه، ويكون التنوين علامةً

على قَطْعِه عن الإضافة. وقولنا: (هذا قاتل زيدٍ)، بالإضافة وعدم إعمال اسم الفاعل، إنما يرجع إلى دلالة اسم الفاعل على المضي؛ ومن ثم يضاف اسم الفاعل إلى معموله، ويحذَف التنوين للإضافة.

وقد يُخَفَّفُ الوصفُ العامل بحذف التنوين، ويُضاف إلى معموله، إلا أن دلالة الحال أو الاستقبال تحول دون القول بتعريف الوصف العامل المضاف؛ لأن الإضافة حينئذٍ تكون إضافة لفظية غير محضة؛ لملاحظة المشابهة بالمضارع بقرينة زمن الحال أو الاستقبال، والمضارع ينزَّل منزلة النكرات، وكذلك ما عمِل عملَه، فقولنا: (هذا كاتبُ الرسالةِ غدًا) الإضافة فيه لفظية غير محضة حُذِفَ التنوين من الوصف (كاتب) للتخفيف لا للإضافة.

أما الوصف غير العامل فإضافته معنوية محضة حقيقية، تكسب الوصف تعريفًا، وذلك لدلالته على المضي وليس الحال أو الاستقبال، فقولنا: (هذا كاتب الرسالة أمس) الإضافةُ فيه حقيقية معنوية محضة، توغل الوصف (قاتل) في باب الاسمية وتصرفه عن باب المشابهة بالأفعال.

وبهذا يكون الزمن قد أثَّرَ في عمل الوصف من عدمه، وإعراب معموله تبعًا لذلك، كما أثَّرَ في التفريق بين الإضافة المعنوية الحقيقية المحضة، ونقيضها من الإضافة اللفظية غير الحقيقية وغير المحضة، وذلك عند حذف التنوين من الوصف العامل، وما ترتَّب على ذلك من جواز وقوع بعض التراكيب المضافة إضافة لفظيةً غير حقيقية في مواضع النكرات، نحو قوله تعالى: "هديًا بالغ الكعبة"(المائدة: ٩٥) حيث وقع الوصف (بالغ) المضاف إلى معرفة صفةً لنكرة مما يعنى أن الإضافة لم تكسبْه تعريفًا، وما من شيء دلَّ على لفظية هذه الإضافة وأن الوصف على نية العمل سوى تسلط معنى الحال أو المستقبل عليه كما يشير إلى ذلك سياق الآية.

بقِيَ أن نشير إلى أن الزمن المستمر يجيز إضافة الوصف إضافة لفظية أو معنوية (عند التخفيف بحذف النون)؛ وذلك نظرًا إلى أن الاستمرار الزمني يشمل الماضي والحال والاستقبال، فمن لاحظ الماضي أضاف إضافةً لفظية، ومن لاحظ الحال أو الاستقبال أضاف إضافةً معنوية. يقول الصبان فيما نقله عن "السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرا

للماضي، وكونها لفظية نظرا للحال والاستقبال؛ لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره"[٦٩].

٣. التفريق بين الأحوال الإعرابية للمضارع:

يبرز أثر الزمن في إعراب المضارع رفعًا ونصبًا، عند وقوع أداة نصب قبل المضارع، فيكون المشهور هو نصب المضارع بتلك الأداة، إلا أنه يجوز أيضًا رفع المضارع؛ ويكون للزمن دورٌ في هذه الثنائية الإعرابية، حيث يوَجَّه المضارعُ تارةً إلى الرفع وتارةً إلى النصب بحسب طبيعة الزمن المتسلط عليه.

وسوف نسلِّط الضوء على أداتين من أدوات النصب؛ إحداهما تنصب بنفسها، والأخرى تنصب بـ(أن)، وهما الأداتان (إذن) و (حتى)؛ فكلاهما يجوز نصب المضارع بعدهما، كما يجوز رفعه، بفعل الزمن؛ أما النصب فيقع بتسلط الزمن المستقبل على الكلام، وأما الرفع فيقع بتسلط الزمن الحال على الكلام.

فـ (إذن) ينصب المضارع بعدها إذا كانت جوابًا وجزاءً مبتدأً في سياق استقبال، فإذا اختل شيئًا مما ذكر، وبخاصة تغير السياق من الاستقبال إلى الحال رُفع المضارع. "تقول إذا حدثت بالحديث: إذن أظنُّه فاعلاً، وإذن إخالُك كاذبًا؛ وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظنٍّ وخيلة، فخرجت من باب (أن وكي)؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ... ولو قلت: إذن أظنَّك، تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت"[٧٠].

ومثل ذلك (حتى)؛ حيث ذكر النحاة أنها تنصب ما بعدها في حالتين، أولاهما: إذا كان المضارع بعدها غايةً لما قبلها، أي: بمعنى (إلى أن)، نحو قولهم: (سرت حتى أدخلَها). وثانيهما: إذا كان المضارع بعدها علة لما قبلها، أي: بمعنى (كي)، نحو قولهم: (كلمته حتى يأمرَ لي بشيء)، وفي كلتا الحالتين تكون (حتى) حرفَ جر، ويتسلَّط على المضارع بعدها معنى الزمن المستقبل، فينصب بـ (أن) المضمرة الدالة على الاستقبال.

أما إذا كان المضارع بعدها في الزمن الحال، فيجب الرفع؛ وتكون حتى ابتدائية، نحو قولهم: (سرت حتى أدخُلُها الآن).

ويفصِّل ابن مالك هذا الأثر للزمن في أحكام (حتى) وإعراب المضارع بعدها، فيقول: "ولا يخلو المضارع بعد (حتى) من أن يكون مستقبلاً أو حالاً...، فإن كان مستقبلاً فهي حرف جر، بمعنى (إلى أو كي)، والفعل بعدها نصب

بإضمار (أن)؛ ليكون معها اسما مجرورا بـ (حتى)، وذلك قولك: (لأسيرَنَّ حتى تطلعَ الشمس)، أي: إلى أن تطلعَ الشمس، و (كلمته حتى يأمر بشيء)، أي: كي يأمر، ولا يجوز كونها ابتدائية ورفع ما بعدها، لأنه غيرُ محصَّل لكونه مستقبلاً.

وإن كان المضارع بعد (حتى) حالاً فهي حرف ابتداء، وما بعدها رفع، لأنه منقطع عما قبلها، فلم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وذلك قولك: (سرت حتى أدخُلُها الآن)، و (مرض حتى لا يرجونه)، و (ضُرِبَ أمس حتى لا يستطيعُ أن يتحرك اليوم)، و (رأى مني عاما أول شيئًا حتى لا أستطيعُ أن أكلمه العام بشيء)، وقول حسان:

يُغْشَوْن حتى ما تَهِرُّ كلابُهم... لا يسألون عن السَّواد المُقْبِل

ولا يجوز أن تكون جارة، لأن الجارة لا تدخل على المضارع إلا منصوبا بـ (أن) مضمرة، وأن لا تنصب الحال..."[٧١].

وقد تلقَّف الدكتور مهدي المخزومي هذا الخيط الزمني وأثره في إعراب الفعل المضارع؛ ليفند بها قول النحويين في عامل رفع المضارع[٧٢]؛ الذي هو صحة وقوعه موقع الأسماء، وهو مذهب البصريين، أو تجرده من عوامل النصب والجزم، وهو مذهب الكوفيين، أو أحرف المضارعة في أوله، وهو مذهب الكسائي.

وليفند كذلك قولهم بأن ناصب المضارع وجازمه؛ إنما هو عوامل النصب: (أن – لن – كي – إذن) وغيرها، وعوامل الجزم: (لم - لمَّا) وغيرهما.

وليقرر أن ذلك كله "إنما كان من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه"[٧٤]، ويربط بين الحالة الإعرابية وزمن المضارع ربطًا صريحًا في معرض المقاربة بين (فعل) و(يفعل) فيقول: "... ولكن (يفعل) بعد أن جردت من الدلالة على الماضي، كان ما بقِي لها من دلالة على الزمن أوسع من دلالة (فعل)، وظلت متأرجحةً بين الحاضر والمستقبل؛ ولذلك كانت حركات آخره تتعاقب؛ لتعاقب الدلالات المختلفة؛ فهي إما أن:

تدل على الحاضر فترفع.

أو تدل على المستقبل فتنصب،

أو تدل على الماضي فتجزم "[٧٥].

إن هذا الربط، مع ما به من تحفظات، كرفع المضارع المسبوق بالسين وسوف مع دلالته على المستقبل، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن للزمن أثره في لغة المتكلمين، وأحكام النحويين، حتى إنه لَيَصِحُّ معه النظرُ إلى الزمن باعتباره عاملاً من عوامل الإعراب في كثيرٍ من أبواب النحو على حدٍّ ما بينا آنفًا.

هوامش البحث

(١)انظر الزمان في الفكر الديني ص٨٩ وما بعدها بتصرف، وأيضًا انظر ويكيبيديا العربية مقالة عن الزمن على الشبكة العنكبوتية.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسألة ٧٢ص٥٢٤.

(٣) انظر الإشارة إلى الفعل الدائم في معاني القرآن للفراء ١٦٥/١.

(٤) الإنصاف ١٩١/١.

(٥) الخصائص ١٠٠/٣.

(٦) انظر شرح المفصل ١٤٤/٤ بتصرف.

(٧) انظر السابق١٤٤/٤ بتصرف

(٨) الأصول في النحو لابن السراج ٣٧/١.

(٩) المقرب ٤٥/١.

(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٥.

(١١) نقصد بالصبغة الزمنية الانطباع الظاهر عن بعض الأدوات وارتباطها بالتعبير عن جهة زمنية معيَّنة؛ نتيجة استقراء ناقص للنصوص العربية؛ ولا نقصد بحال أن هذه الأدوات تنشئ زمنًا كالأفعال ونحوها. انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٤٨.

(١٢) شرح المفصل ١٠٧/٥

(١٣) انظر شرح التسهيل ١٣٠/٣.

(١٤) انظر الجنى الداني ص١٥٨، ١٥٩.

(١٥) الكتاب ٢٢٣/٤.

(١٦) شرح المفصل ٩٥/٥.

(١٧) السابق ٩٦/٥.

(١٨) السابق ٩٦/٥.

(١٩) مغني اللبيب ص٣٠٠.

(٢٠) السابق ص٣٠١ بتصرف.

(٢١) شرح المفصل ٩٦/٥.

(٢٢) شرح المفصل ٥/ ٣٧.

(٢٣) انظر شرح التسهيل ٢٠٦/٢، ٢١٢.

(٢٤) شرح المفصل ١٣٣/٣

(٢٥) شرح المفصل ١٣٥/٣.

(٢٦) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٣٠

(٢٧) انظر شرح المفصل ٣٦٥/٤.

(٢٨) انظر شرح المفصل ٤/ ٣٧٣.

(٢٩) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٣٧.

(٣٠) شرح التسهيل ٢١٠/٢.

(٣١) الكتاب ٢٣٢/٤.

(٣٢). انظر شرح التسهيل ٢١٦/٢، ٢١٧. وكذلك الجنى الداني ص٣٠٤، ٥٠٠ بتصرف.

(٣٣) مغني اللبيب ص٣٩٨.

(٣٤) انظر مغني اللبيب ص٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٣.

(٣٥) شرح المفصل ٣٥/٥.

(٣٦) شرح المفصل ١٣٦/٣.

(٢٧انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٤٨ بتصرف.

(٣٨) انظر شرح المفصل ٢٠٤/٤ بتصرف كبير.

(٣٩) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص١٠٢،١٠٣ بتصرف.

(٤٠) انظر همع الهوامع للسيوطي ٧٠/٣.

(٤١) انظر شرح المفصل ١٨٠/٢ بتصرف.

(٤٢) شرح المفصل ١٨٤/٢.

(٤٣) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص٩٤، ٢١٧ بتصرف.

(٤٤) شرح المفصل ١٢٢/٢

(٤٥) انظر هذا الخلاف في همع الهوامع ٤٥٨/١.

(٤٦) انظر الجنى الداني في حروف المعاني ص٥٠١.

(٤٧) التذييل والتكميل ٣٣٦/٧.

(٤٨) البحث ص١٨.

(٤٩) الأصول١١/٢.

(٥٠) انظر شرح المفصل ١٢١/٣.

(٥١) انظر شرح الأشموني ٢٨٢/١.

(٥٢) البديع لابن الأثير ٣٧٥/١.

(٥٣) التذييل والتكميل ٣٠٠/٤.

(٥٤) مغني اللبيب ص٤٤١.

(٥٥) شرح الأشموني ٢٠١/٢.

(٥٦) شرح ابن عقيل ٢٥٤/١

(٥٧) شرح المفصل ٤٤٧/٤.

(٥٨) ليس كلُّ خلوٍّ من المعنى اللغوي ينبني عليه خلوٌّ من المعنى الزمني،فها هي (كان الناقصة، وعسى وليس ونحوهنَّ)، ليست تشتمل على معنًى لغوي، ولكنها تشتمل على معنًى زمني؛ وعلى هذا كانت مثار خلاف بين النحاة؛ فرأي جمهورهم أنها فعل؛ نظرًا لكون الزمن هو قوام الأفعال.

(٥٩) انظر التعريفين في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥/١.

(٦٠) انظر الأصول في النحو ١١/٢.

(٦١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص٩٠. يقول د.تمام رحمه الله: "وسنحاول فيما يلي أن نفرق بين كل واحد من هذه الأقسام وبين الأقسام الأخرى من حيث المبنى... ومن حيث المعنى "أي: من حيث التسمية أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجملي"، فصرَّح بجعله الزمن إحدى وسائل الفصل والتفريق بين أقسام الكلم عنده رحمه الله.

(٦٢) انظر الزمن واللغة د. يوسف المطلبي ص٤١.

(٦٣) حاشية الصبان ٢٨٨/٢.

(٦٤) شرح المفصل ١١٦/٧.

(٦٥) همع الهوامع ٩٢/١.

(٦٦) السابق ١٣٩/٢،١٤٠

(٦٧) انظر الأشباه والنظائر ٢١٠/٢

(٦٨) انظر شرح المفصل ٤/٢ بتصرف يسير.

(٦٩) حاشية الصبان ٣٦٠/٢.

(٧٠) انظر الكتاب ١٦/٣.

(٧١) شرح التسهيل٥٤/٤

(٧٢) انظر المسألة ٧٤ من الإنصاف ٤٤٨/٢.

(٧٤) في النحو العربي نقد وتوجيه ص١٣٤

(٧٥) السابق ص ٢٩٩، ٣٠٠ بتصرف يسير.

خاتمة البحث

بعد هذه التطوافة البحثية في عالم الزمن في اللغة وأثره في بناء الأحكام النحوية نخلص إلى رصد أهم ما أظهره البحث من نتائج، وذلك في النقاط الآتية:

١. يُعَدُّ الزمان رغم وضوح مفهومه في الظاهر عند سواد الناس، إلا أنه معناه وحقيقته من أشد المفاهيم تعقيدًا عند الفلاسفة والحكماء المسلمين وغيرهم، ولاعتياص مفهومه عليهم اختلفوا فيما بينهم حول وجوده؛ فمنهم من نفى وجوده، وهم نفاة الزمن، ومنهم من أقرَّ وجوده.

٢. الزمان يتجسد في الأحداث بدءًا من حدث حركة الأرض حول نفسها، مرورًا بحدث تعاقب الليل والنهار، ومن ثم تعاقب الأيام، انتهاءً بالأحداث التي تنشئها الكائنات في الوجود والتي تتعاقب تعاقبًا يتجسد خلاله الزمن بمعناه اللغوي.

٣. الزمن اللغوي هو حاويةٌ صغرى للأحداث المُعَبَّر عنها باللغة والتي تبرُزُ في الصيغ والألفاظ والتراكيب، في حين أن الزمان الفلكي هو حاويةٌ كبرى لأحداث الكون كلِّه؛ فهو أعم من الزمن اللغوي.

٤. آثر البحث استعمال (الزمن)، بدون المد والاستطالة، للتعبير عن الزمن اللغوي المحدود بسياق التركيب وما يحتويه من صيغ وتراكيب تعبِّر عن زمنٍ معيَّن، في حين استعمل البحثُ (الزمان)، بالمدِّ والاستطالة، للتعبير عن الزمان الفلكي بمعناه الشامل لكلِّ احداث الحياة.

٥. كشف البحث عن سطوةٍ ملحوظةٍ للزمن في اللغة الجارية على ألسن المتكلمين انعكست بسطوةٍ مماثلة في الأحكام المبْرَمة عند النحويين.

ودلّلَ البحث على تلك السطوة في اللغة والأحكام بمجموعةٍ من المظاهر، هي كالآتي:

أ. كثرة وتعدد روافد الزمنية في اللغة، وقد سجلها النحويون في كتبهم متناثرةً، دون جمعٍ لها تحت عنوانٍ زمنيٍّ واحد، وقد قام البحث بتجميعها متمثلةً في صيغ فَعلية، صيغ اسمية، أسماء زمنية بلفظها، أدوات زمنية بصورها الحرفية والمحولة عن أفعال، والمحولة عن أسماء، والمشتركة بين الأفعال والأسماء، مع ملاحظة أن الأدوات، باستثناء المحولة عن أفعال، في

أغلبها لا ينشئ زمنًا، كصيغ الأفعال مثلاً، وإنما يسهم في الإشارة الى تحديد الوجهة الزمنية للزمن الموجود بالفعل.

ب. برز بين يدي البحث ملاحظة شكل جديد من سطوة الزمن على التراكيب، وهو سطوة زمن التركيب، أو الزمن النحوي، على الأزمنة التي تنشئها مفردات التركيب نفسه أو، الزمن الصرفي، كما في إنشاء التركيب (لم يذاكر) زمن الماضي، تغليبًا لزمن الحال أو المستقبل الذي يقدمه الفعل المضارع بداخل التركيب، وكما في التراكيب الإنشائية الي يطغى فيها زمن الحال أو الاستقبال، الذي يقدمه التركيب، على بعض مفرداته بدلالتها على الماضي، وخير مثالٍ على ذلك تركيب الدعاء: (لا فُضَّ فوك) وتركيب التحضيض (هلَّا بدأت عامك الجديد بتفاؤلٍ وأمل).

إلا أن النحاة لم يكترثوا كثيرًا بالزمن النحوي في مقابل الزمن الصرفي الذي أولوه جلَّ الاهتمام؛ مما دفعهم إلى صياغة الكثير من الأحكام التأويلية التي تفسر التعارض بين الزمنين في بعض التراكيب، كحكمهم على الأداة (لم) بأنها حرف قلب، وحكمهم على الوصف العامل بأنه لم يعمل إلا لمشابهته الصيغة الصرفية للمضارع، ومن ثم اكتسب منه الحال والاستقبال، ولو أنهم أقروا بالزمن النحوي وسطوته على المفردات، صيغًا كانت أو الفاظًا، لَمَا نسبوا إلى الأداة (لم) حكم القلب، ولَمَا عقدوا المشابهة بين الوصف العامل والمضارع لتفسير العمل، و لاكتفَوا بأن السياق إذا دلَّ على الحال والاستقبال عمِلَ الوصف على مذهب الجمهور، وإذا دلَّ على أي زمن حتى إن كان ماضيًا لعمِلَ، كما هو مذهب الكسائي وغيره.

ج. من مظاهر سطوة الزمن على المسلك اللغوي للمتكلمين، ومن ثم أحكام النحويين تطويعُ كلماتٍ مجردةٍ من الزمن، وإلباسُها دلالةً زمنيَّةً، فصارت كأنها أصيلةٌ في التعبير عن الزمن، وذلك كما في المصادر التي نُزِّلَت منزلة الظروف الزمنية، كما في قولهم: (أتيته خُفُوقَ النجم) ونحوه. وعلى ذات النهج، برزت سطوة الزمن على المجردات من الزمن: الصفات المشتقة، أسماء المكان، أسماء الأعيان.

وقد ترتب على إغفال النحويين للزمن النحوي وقدرته على تحميل بعض المفردات، المجرَّدة من الزمن، بمعنًى زمني أن فزعوا إلى التقدير؛ فرارًا من

التسليم بأن المصدر، مثلاً، صار في سياقٍ ما ظرفَ زمان، وذلك كما في المثال السابق (أتيته خفوق النجم) وأيضًا في نحو قولهم: (كان ذلك خلافةَ فلان) و (حدث الأمر صلاة العصر)؛ حيث يضمرون ظرفًا زمانيًّا محذوفًا مقدَّرًا. كما نشأ عن هذا الإغفالِ الإيغالُ في التسويغ والتفسير، كما في تفسيرهم إضافة اسم العين (آية) للأفعال على غير الأصل.

د. أوجب الزمن، أو استحبَّ، تضامَّ بعض المفردات معًا، وكان ذلك على سبيل التجاذب أو التنافي بين هذه المفردات، كما في تنافي (أن) مع أفعال الشروع وجوبًا، وتنافي عطف فعلين متغايرين في الزمن. وتجاذب (لات) و (مذ ومنذ) مع أسماء الزمان خاصة، وأسماء الزمان مع الأفعال عامةً، و(إذ) مع الفعل الماضي خاصةً على سبيل الاستحباب.

ه. تحكم الزمن في نوع المقدَّر في تأويل بعض التراكيب،كما في تقدير (مذ ومنذ) بمعنى من، في سياق المضي، وبمعنى (في)، في سياق الحال...ونحو ذلك.

و. اتخذ النحويون من الزمن حدًّا فاصلاً في تقسيم وتصنيف بعض الأبواب، كما في تقسيم الكلم، والتفريق بين الأسماء والأفعال على أساسٍ زمني، وكما في تقسيم الحال بحسب الزمن.

إلا أن الزمن الفاصل بين أقسام الكلم هو الزمن على إطلاقه، والزمن الفاصل بين الحال هو الزمن المقيد بزمن العامل.

ز. تصرف الأفعال ما هو إلا مجاراةً لتصرف الزمان؛ لأن الفعل للزمان بُنِي، وله سُخِّر.

ح. تعيين الزمن وإطلاقه شكلُ من أشكال تسلُّطِ الزمن على بعض الأسماء؛ ونشأ عن هذا التسلُّط الزمني صرف بعض الأسماء من عدمه، كما في الأسماء:(بكرة وغدوة وضحوة وعشية... ونحوها).

ط. فرَّق الزمن بين بعض الوظائف النحوية، كالحال والصفة، والوصف العامل وغير العامل، كما فرّق بين العلامات الإعرابية للفعل المضارع، حتى اتَّخَذَهُ بعض المحدثين عاملاً من العوامل النحوية المؤثرة في الإعراب.

مراجع البحث

- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، بلا تاريخ.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، بلا تاريخ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، بلا تاريخ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١،١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- الزمان في الفكر الديني والفلسفي القديم، د. حسام الألوسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨١.
- الزمن واللغة، د. يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه،ط ٢٠، ١٩٨٠ م.

- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي،: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٦٤ م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، بدون تاريخ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر – دمشق ط٦، ١٩٨٥.
- المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ابن عصفور الإشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد بد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢ م.
- الموسوعة العربية على الشبكة العنكبوتية (ويكيبيديا الإنترنت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، بلا تاريخ.

ملخص البحث

تناول بحث الزمن وأثره في اللغة وبناء الأحكام النحوية مظاهر سطوة الزمن وتسلطه على اللغة، ومن ثم أحكام النحو التي هي صورة أمينة لهذه اللغة، فكشف البحث بعد المقدمة التي تناولت الزمان عند الفلاسفة وعلاقته بالزمن اللغوي والفرق بينهما...، كشف البحث عن تلك المظاهر وسجلها في المحاور الآتية:

أ. تعدد روافد الزمن في الكلمات:

حيث عبر عن الزمن الأفعال والأسماء ببنيتها والأسماء بلفظها والأدوات بشتى صورها.

ب. تعبير بعض التراكيب عن زمن مغاير لزمن كلماته:

وهو شكل من أشكال سطوة الزمن على الكلام؛ حيث يصير زمن الكلام هو زمن تركيبه لا زمن مفرداته.

ج. إجراء ما تجرَّد من الزمن مجرى ما تحمَّل بالزمن:

وذلك كما في المصادر والصفات المشتقة وأسماء المكان وأسماء الأعيان.

د. التضام:

وذلك بتطلب مفردات لأخرى معينة أو بتنافيها، بفعل الزمن، كما في (لات ومذ ومنذ، وأفعال الشروع مع أن وإذ مع الفعل الماضي) وغيرها.

ه. التأويل و تقدير المعنى:

حيث تحكم الزمن في نوع المقدر في بعض التراكيب الزمنية.

و. التصنيف والتقسيم:

وذلك كما في أقسام الكلم وأنواع الحال بحسب الزمن.

ز. التصرف وعدمه:

وذلك كما في تصرف الأفعال وجمودها؛ حيث كانا أثرًا للزمن.

ح. الصرف ومنعه:

حيث أثر الزمن في منع بعض الكلمات من الصرف وصرفها، على أساس التعيين والإطلاق الزمنيين

ط. العمل والإعراب:

حيث كان الزمن عاملاً في تحديد بعض الوظائف النحوية والعلامات الإعرابية للفعل المضارع.

وهكذا كشف البحث عن أثر الزمن في اللغة وبعض الأحكام النحوية بشكلٍ جليٍّ واضح لا لبس فيه، من خلال هذه المحاور السابقة.

كلمات مفتاحية

الزمن – الزمان – الزمن اللغوي – الزمن النحوي – الزمن الصرفي – الأثر الزمني – التسلط الزمني – مظاهر الزمن

Research summary

Address lookup time and its impact on the language and building grammatical sentences manifestations of the influence of time and they shed on the language, then the provisions as are the pictures of this language, after research revealed that took a decade when philosophers and its relationship to language and time difference. , Search for those appearances and record the following axes:

Prof. Multiple streams in the words:

Where the express time acts and names with structure and names are spoken and various tools.

B. Expression of some compositions from different time to time his words:

It is a form of influence of speech time; so that a speech is a combination not long ago his vocabulary.

C. Make the strips from time to time what stream:

As in the sources and qualities derived names and place names of Notables.

D. Solidarity:

With certain other vocabulary to requests or incompatibility, by time, as in (and since since, acts begin with that and as with past tense) and others.

. Interpretation and meaning:

Where the estimated type control in some compositions.

F. Classification and Division:

As in the sections on types of course depending on the time.

G. Acting or not:

As the conduct of acts and immobility, had an impact.

H. Drain and stop him:

The effect of time prevent certain words from Exchange and disbursement, based on recruitment, all time

I. Action and expression:

Where time is a factor in determining some grammatical functions and combining diacritical marks of tenses.

Thus, the research revealed about the impact on language and some grammatical sentences clearly unambiguous, through these hubs.

Keywords

Time-language time - grammar time – morphological time – time impact – bullying time – aspects of time